تحديث النظام المصرفي الجزائري

د. كمال رزيق
أ.عبد الحليم فضيلي
جامعة سعد دحلب البليدة

إن القطاع البنكي الذي اعتبره قانون النقد والقرض العامل الرئيسي للانتقال إلى اقتصاد السوق، مازال في انتظار التحولات التيتجعل منه لا محالة العنصر الفعال والحيوي على جمع الموارد وتمويل الاقتصاد، إلا انه في الوقت ذاته يحتاج إلي محيط مهيئا ووسائل حديثة تمكنه من الاستمرار في تحقيق الأرباح.

فالبنوك التجارية تعيش تحولات جذرية على مختلف المادين لموالية التغيرات الكثيرة التي تعيشها الاقتصاد الجزائري، وأصبح مشكل تحديث النظام المصرفي الهاجس الكبير للسلطات العمومية، فمداخلتنا تتناول مشكلة تحديث النظام المصرفي الجزائري من خلال النقاط لتالية:

اولا: دوافع التحديث:

هناك دوافع كثيرة تدفع إلي تحديث تسيير البنوك التجارية من بينها:

فقدان الاحترافية:

البنوك التجارية الجزائرية تفتقد إ لي الاحترافية ا لازمة، فهذه البنوك كانت تخضع بشكل دائم للسلطات العمومية في اتخاذ قراراتها على منح القروض للمؤسسات العمومية وبالتالي مازالت أداة يد الدولة، ففي سنتين 2002/2001 بلغت القروض الممنوحة 838 مليار د ج، أي أكثر من 94 % من هذه القروض استفادة منها المؤسسات العمومية.

ومما يبرز عدم احترافية الجهاز المصرفي ما يلي :

- التمييز في تقديم الفروض.
- الآجال الطويلة للرد على طلبات التمويل.
- استناد القرارات لمعايير مرتبطة بالضمانات قبل أي اعتبار أخر.
- صعوبة الوصول إلى القروض البنكية، البيروقراطية، والتسيير المركزي.
- إفراط في حجم القروض الممنوحة عل ى شكل سحوبات على المكشوفة للمؤسسة العمومية التي لا تتمتع بوضعية مالية تسمح لها بالحصول على القروض بالرغم من إجراءات التطهير المالي التي اتخذها السلطات العمومية

- غياب عملية الخصم في بعض البنوك.

عدم فعالية المنظومة المصرفية:

يمكن تحليل نجاعة وفعالية المنظومة المصرفية بالنسبة للوساطة المصرفية على مستويين:

- **المستوى الأول: عدم الفعالية المالية:**

تقاس فعالية منظومة الوساطة المالية بكلفة إنتاج الخدمات التي يقدمها والمعلومات التي يضعها في متناول الزبائن، بكلفة الخدمات التي تقدمها البنوك مرتفعة بسبب:

- ضعف تشكيلة الخدمات المقدمة.
- قلة استعمال أجهزة الإعلام الآلي بالمقابل استعمال الموارد البشرية بكثرة لمعالجة العماليات التجارية.
- أنظمة الإعلام التي تعتبر نقطة الضعف في المنظومة البنكية.
- اكتظاظ استقبال الزبائن والعجز الكبير في مراقبة وتدقيق الحسابات الداخلية

- **المستوى الثاني : عدم الفعالية الاقتصادية :**

تعتبر منظومة الوساطة فعالة إ ذا قامت بتسيير جيد لنظام الدفع، و خصصت الموارد تخصيصا جيدا و يقصد بتخصيص الموارد العملية التي بموجبها توزيع الأموال المتاحة للبنك على بنود استخدام المختلفة، و بطريقة تضمن الملائمة بين احتياجات من السيولة و تحقيق الربحية أو العائد.

و تعود أسباب ضعف جمع الأموال إلى ما يلي

- عدم وجود إستراتيجية واضحة لتشجيع الادخار من قبل البنوك.
- إن المنظومة المصرفية تفتقد إلى موارد فورية و كذلك موارد في آجال محددة.
- نقص ثقة الجمهور في البنوك، خاصة في ضمان ودائعهم في حالة الإفلاس أو سحب الاعتماد من البنك (حالة بنك خليفة خير مثال)
- البيروقراطية و الصعوبة في فتح الحسابات الجارية و التجارية و في تلقي دفتر الشيكات.
- نقص الثقة في الشيك، من خلال استعمال النقد في التعاملات التجارية.
- لا يوجد سعر فائدة قابل للتفاوض على المبلغ المودع.
- ضعف كبير في الهياكل و الوكالات البنكية خارج المدن الكبرى.

انحرافات المنظومة البنكية

لا تمارس البنوك صلاحيتها الأساسية في اتخاذ القرار فيما يتعلق بمنح القروض، و يبقى القطاع العمومي لا يبالي بمستوى القروض و بتكاليفها بحيث أن الأحكام التي تضمنتها القوانين الصادرة خلال الثمانينات، و لا النصوص الصادرة خلال العشرية، استطاعت المساس بالحق الذي يعتبر غير قابل

للتقادم، و هو حق الحصول على القروض المالية في جميع الحالات، و نوجز بعض هذه الانحرافات فيما يلي :

- عجز التأطير المؤسساتي
- عجز التأطير البشري : حيث كانت نسبة الجامعيين في البنوك العمومية سنة 1996، لا يتجاوز نسبتهم 16 % من عدد المستخدمين.
- ضعف الرقابة : فقدان الإحترافية و نقص الصرامة في الإجراءات التي تنظم عمليات القرض، تعتبر مصدرا للسلوكات الجانحة و التصرفات المنحرفة و التعسفات في استعمال الوظيفة. مما أدى إلى ضعف الرقابة على نشاط البنوك التجارية.

ثانيا : ضرورة التحديث :

يسعى كل بنك إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من العائد، كما يحاول الحصول أو اقتطاع أكبر حصة ممكنة من التعامل في السوق المصرفي، كما يسعى إلى اكتسابالثقة و السمعة، و في الوقت ذاته يسعى أيضا إلى تحقيق :

- أكبر قدر ممكن من الدقة التي لا تسمح بوجود أي خطأ.
- السرعة التي تختصر الوقت إلى أقل درجة ممكنة.
- الفعالية التي تلبي حاجات الزبائن إلى أعلى درجة ممكنة.

ولا سبيل إلى الوصول إلى ذلك بدون قيام البنك بتحديث وتطوير خدماته التي يقدمها، وإضافة الجديد وبشكل مستمر

ثالثا : مبررات التحديث :

إن التوجه إلى تحديث البنوك العمومية توجه لا بديل منه في ظل العولمة المالية و المصرفية، و تعدد حاجات المجتمع بحيث أصبح بحاجة إلى مزيد من الخدمات المصرفية الجديدة و أكثر تنوعا، و إلى أدوات استثمارية تدر لهم عائدا ماليا مناسبا. فمبررات تحديث الخدمات المصرفية فيما يلي :

العولمة المالية :

من بين تعاريف العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما يؤدي إلى التكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال.

فالعولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية:

- المعاملات المالية المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية.
- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

- المعاملات الخاصة بالائتمـــانالتجـــاري و المـــ الي و الضـــمانات، الكفـــالات و التســـهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج.
- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية (العولمة المصرفية)

و لقد ساعدت على عملية العولمة مجموعة عوامل هي :

- ضغوط تحرير التجارة التي أدت إلى النمو الســـريع في قيمـــة و حجـــم العمليـــات التجاريـــة الدولية، مما تولد عنها خلف فرص جديدة للاستثمار الـــدولي، و بالتـــالي البحـــث علـــى أســـاليب جديدة للتمويل.
- ثورة المعلومات و الاتصالات الحديثة.
- إن العولمة المصرفية طريق جديد لتحقيق عائد اقتصادي سريع و مرتفع.
- تحرير النشاط التمويلي، من المخاطر الغ امضة و الصريحة، التي تـــؤثر علـــى الادخـــار العـــالمي، و معاملات المؤسسات و الأفراد.

ربحية البنك و تحسين الخدمات المقدمة للزبائن :

تطبيق التقنيات و الخدمات الحديثة يحقق أربعة أهداف:

- التعامل بكفاءة مع النمو الهائل و المتسارع لعدد من حسابات الزبائن بالبنوك
- تخفيض التكلفة الحقيقية لعملية المدفوعات و إجراء المقاصة فيما بـــين الشـــيكات الـــتي تمثـــل هذه المدفوعات
- أدى إلى تحرير الزبائن من قيود المكان و الزمان.
- أدى تطبيق التقنيات الحديثة إلى تمكين البنوك من تقديم خـــدمات لزبائنـــها لم تكـــن معروفـــة من قبل.

مثلا في الولايات المتحدة الأ مريكية، فبعد تطبيق الخدمات الحديثـــة في أحـــد البنـــوك، تحقـــق خـــلال عشـــر سنوات بما يلي :

- زيادة في عدد الحسابات ب 30. %
- خفض عدد موظفي الفرع الواحد ب 15 %
- زيارة حجم العمليات المصرفية ب50 %
- خفض تكلفة العمليات المصرفية ب 33 %
- تقديم معطيات تتعلق بتحليل المخاطر وسيلة الاستثمار
- معرفة أعمق للزبون.
- تدفق المعلومات التي تؤدي إلى تنسيق أحسن و انسجام العمـــل المصـــرفي و في إزالـــة العراقيل أمام الزبائن.

قوة المنافسة:

نظرا لشدة المنافسة، تصبح البنوك العمومية تحرص على المردودية التي تساعدها على الزيارة في مواردها الخاصة زد على ذلك أن البنوك الخاصة مطالبة بحكم المنافسة بمراقبة وكالاتها و مراعاة مطالب المساهمين.

رابعا: تعريف وأساليب التحديث:

تقديم عملية التحديث أساس على التعرف على حاجات ورغبات المستهلكين، فحاجات الزبون ورغباته في تطور مستمر، وتتميز بالتجديد ومن ثمة تعمد البنوك إلى تطوير خدماتها وفقا لوجهات نظر المستهلكين.

تعريف التحديث:

التحديث هو دراسة شاملة للتغيرات الاقتصادية مع وضع التعديلات والطرق الواجب اعتمادها لمسايرة هذا التغيير كما التحديث على أنه نظرية ديناميكية، ومن خلال هذه التعاريف يمكن إبراز مواضيع التحديث التي يبحث عنها وهي:

- التغيرات الاقتصادية التي طرأت و التي ستطرأ.
- التعديلات التي لا بد أن تحدث ليمكن من استيعاب هذه التغيرات.
- التنبؤ بالتطور الذي يطرأ في المستقبل.
- رقابة السلطة العامة على تطور كل قطاع بالتأثير على مجرى تطوره في المستقبل، في ضوء ما تحصل عليه السلطات من المعرفة العلمية حول تغيرات هذا القطاع.

أساليب التحديث:

تتمثل أساليب التحديث فيما يلي:

- **تحسين الإدارة:** ذلك من خلال توظيف الموظفين المؤهلين و ذو التكوين الكفء و جعل الإدارة رشيدة و مسئولة و تشديد على القوانين و التنظيمات و الرقابة لكشف الأخطاء و التجاوزات المهنية.
- **حسن التسيير:** يتم من خلال تطوير الإجراءات و الخطوات و المراحل التي يتعين أن يمر بها الزبون حتى يحصل على الخدمة، لتصبح أكثر بساطة و أيسر و أعلى درجة من السهولة.
- **تحديث الخدمات :** بعد دراسة احتياجات ورغبات الزبائن، تسعى البنوك لإشباع هذه الرغبات من خلال زيادة تشكيلة الخدمات و تطوير التكنولوجيا المستخدمة لتصبح أكثر تنافسية.

-خامسا: تحديث الخدمات البنكية:

تحديث الخدمات البنكية هي الرفع من مستوى الخدمات البنكية و تجديدها بتطبيق تقنيات حديثة مسايرة للتوجهات العالمية في تسيير البنوك فعملية إ نقاذ البنوك التجارية العمومية، يتطلب التحديث و الارتقاء إلى المستويات العالمية في المردودية و الكفاءة، و على البنوك تحسين أدائها في العمليات المصرفية الأساسية و في الخدمات الجديدة لأن الخطوات القادمة لإصلاح القطاع المصرفي يستعين بشكل خاص بتحديث الخدمات الم صرفية و أنظمة الدفع و في رفع مستوى الإدارة في البنوك، فالخطوة القادمة تتمثل في التحديث:

- تقدير و زيادة المنتجات و الخدمات المصرفية لتحقيق احتياجات و إشباع الأفراد.
- ترقية المؤسسات القرضية في تمويل الاستثمارات و تشجيع الصادرات.
- تحسين نوعية الخدمات المالية و تطوير وسائل الدفع بشكل سريع لتسهيل الدفع و السحب و نقل المعلومات و المعطيات بطريقة سريعة و آمنة.

و تحديث الخدمات البنكية يستند إلى مصادر داخلية و مصادر خارجية لتطوير الخدمة المصرفية.

المصادر الداخلية لتطوير الخدمة المصرفية:

تضم هدالمصادر كافة المصادر د اخل البنك التي يمكن أن تعطي أفكارا لتطوير العمل المصرفي أو لتنمية الخدمات المصرفية، و أهم هذه المصادر ما يلي :

- إدارة التسويق : من خلال الدراسات التحليلية لكل من : السوق المصرفي، احتياجات و رغبات الزبائن، أساليب تقديم الخدمات المصرفية.
- إدارة البحوث و التطوير بالبنك.
- مديرو البنوك : من خلال اقتراحات لتطوير الخدمات المصرفية .
- موظفو البنك : نتيجة للاحتكاك المباشر بين موظفي البنك و زبائنه.

المصادر الخارجية لتطوير الخدمة المصرفية :

تضم كافة المصادر التي تقوم بتقديم أفكار، آراء، تعليقات أو انتقادات يكون من شأنها ا تطوير الخدمة المصرفية. و أهم هذه المصادر هي كما يلي :

- زبائن البنك الحاليين.
- البنوك المنافسة.
- معاهد البحث العلمي.
- شركات البحوث الخارجية.

سياسة تطوير الخدمة المصرفية:

تتمثل فيما يلي :

- التطوير بإضافة خدمات جديدة.
- التطوير بح ف بعض الخدمات للتركيز على خدمات أخرى أحسن.
- التطوير بالدمج لمزايا و منافع خدمتين أو أكثر في خدمة مصرفية واحدة جديدة.

سادسا: الاتجاهات الحديثة لتطوير النظام المصرفي الجزائري :

تحول النشاط المصرفي من مجرد القيام بعمليات الإقراض و الإيداع في داخل حدود الدولة إلى قيام البنوك بالدخول في مجـ ـال استثمار في جميع القطاعات و تملكها للكثير من المشروعات الصناعية و الخدمية و التجارية، و تنويع مصادر تمويلها بالداخل و الخارج . فالاتجاهات الحديثة لتطوير النظام المصرفي الجزائري تكون على الشكل التالي :

التوجه إلى البنوك الشاملة:

البنوك الشاملة هي نتيجة حتمية للعولمة المالية، فهذالبنوك تسعى إلى تنـ ـمية مواردها المالية من كافة القطاعات، كما تقدم الائتمان لكافة القطاعات . ففلسفة البنك الشامل تقوم على فلسفة التنويع بهدف استقرار و زيادة حركة الودائع و انخفاض في المخاطر.

تحرير تجارة الخدمات المالية:

من بين أهم نتائج الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات: تحرير الخدمات المالية (خدمات البنوك، و التأمين و إعادة التأمين.)، و بما أن هذا الأمر أصبح منطقي فما على البنوك التجارية إلا تحرير هذه التعاملات مما يؤدي إلى:

- جعل القطاع البنكي أكثر كفاءة و استقرار.
- اتساع السوق المصرفي.
- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية و زيادة جودتها بسبب درجات المنافسة
- تؤدي إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة و التكنولوجيا.
- يسمح للزبائن باختيار التمويل المناسب، و زيادة حجم التمويل
- تمكين عمليات التحرير من تخفيض مخاطر السوق، و تساعد في تطوير و توسيع السوق المالي من خلال حجم المعاملات.

الخدمات البنكية الإلكترونية:

أدت ثورة المعلومات إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي، و بالتالي ظهور خدمات بنكية إلكترونية، و من بين الخدمات البنكية الإلكترونية:الصيرفة الإلكترونية . إذن فالخدمات المصرفية الإلكترونية هي تقديم الخدمات الخاصة بالمعاملات المصرفية عن طريق قنوات توصيل إلكترونية.

فالخدمات البنكية الإلكترونية تتميز بالخصائص التالية:

- خدمات تتم عن بعد و بدون اتصال مباشر بين أطراف الخدمة.
- خدمات لا تعرف قيودا جغرافية.
- خدمات تقوم على التعاقد بدون مستندات ورقية.
- يتم الدفع عن طريق النقود الإلكترونية،

و من بين أهم أنواع الخدمات البنكية الإلكترونية:

- أجهزة الصراف الآلي.
- نظام الإيداع المباشر.
- السحب الآلي المناسب، المدفوعات الإلكترونية.
- صيرفة الانترنيت.
- الاعتماد المستندي الإلكتروني.
- الاستعلام المصرفي.
- وسائل الدفع الإلكترونية (البطاقة البنكية)
- نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي(RTGS)

الخاتمة:

لقد سعت الدولة في ضبط الإصلاح المالي بتحديث البنوك التجارية وفق إستراتيجيات جديدة بدأت منذ 1988 بالسعي إلى استقلاليةالبنوك العمومية، و إصدار قانون النقد و القرض . و اعتبر القطاع المصرفي هو العامل الرئيسي للانتقال إلى اقتصاد السوق فمرحلة التحديث للبنوك العمومية التجارية، هو تحرير وإدخال و استخدام التقنيات الحديثة و التكنولوجيا أي المعاملات المصرفية الإلكترونية، و إدخال وسائل الدفع الحديثة و غيرها من الإجراء ات فعملية التحديث المصاحبة لعملية تحديث الخدمات المصرفية شرط أساسي لعملية التحديث المصرفي للبنوك التجارية العمومية.

قائمة المراجع :

1. إدراج جمال، تقييم و تسيير خطر القرض في بنك تجاري – حالة BNA- مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، سنة 2001
2. جريدة الخبر العدد 3828(السبت 2003/07/02) ص. حفيظ(14%) من القروض الممنوحة، استفادت منها المؤسسات العمومية)
3. زياد رمضان، محفوظ جودة : اتجاهات معاصرة في إدارة البنوك، دار وائل الإسكندرية سنة 2000
4. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو فحف، تنظيم و إدارة البنوك – السياسات المصرفية –تحليل القوائم المالية و قياس فعالية الجوانب التنظيمية و الإدارية، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية سنة 2000
5. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، دار الجامعة الإسكندرية 2001.
6. مارتاكا ستليلو – برانكو- مارك سونييون، إستقلالية البنك المركزي، مجلة التمويل و التنمية، مارس 1998
7. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول لسنة 2003
8. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير السداسي الأول لسنة 2000

9. منصوري صمودي " جهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية جامعة الجزائر 2001
10. هني أحمد اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1991
11. Belmokadem , l'indépendance de la banque d'Algérie ,revue économique n° : 17, septembre 1994.